إعلان ملبورن
للمساواة على صعيد النوع الاجتماعي

إن النظم التي صاغت منظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي آخذة في الانهيار. وهي لم تُفض في الكثير من الأحيان إلى نتائج حقيقية لغالبية المرأة والنساء والأشخاص المتنوعين جنسانياً

نسعى إلى بناء عالم تحترم فيه الدول حقوق الإنسان وتحميها وتلتزم بها؛ عالم تمتلك فيه الحركات النسوية والمجتمع المدني الموارد والمساحة والشرعية اللازمة لتحميل الدول المسؤولية؛ عالم تسق فيه المنظومة الأوسع للمساواة على صعيد النوع الاجتماعي مواردها وتنفذها لدعم هذا الجهد

إعلان ملبورن للمساواة على صعيد النوع الاجتماعي

إعادة التوازن إلى المنظومة من أجل تحقيق المساءلة وإعمال الحقوق وتشكيل مستقبلٍ ينعم فيه الجميع بالمساواة على صعيد النوع الاجتماعي

نسعى إلى بناء عالم تحترم فيه الدول حقوق الإنسان وتحميها وتلتزم بها؛ عالم تمتلك فيه الحركات النسوية والمجتمع المدني الموارد والمساحة والشرعية اللازمة لتحميل الدول المسؤولية؛ عالم تنسق فيه المنظومة الأوسع للمساواة على صعيد النوع الاجتماعي مواردها ونفوذها لدعم هذا الجهد.

نعلنُ نحن الموقعون أدناه من مختلف أنحاء منظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي[1] التزامنا بأن نضع التزام الدول بحقوق الإنسان،[2] تجاه الناس كافة والكوكب، في صلب عملنا. ويشمل ذلك، بما لا شكّ فيه، توفير الخدمات الأساسية واحترام الحق في الاستقلال الجسدي، والتحرر من العنف والتمييز، وبناء الديمقراطيات المنفتحة، وإعمال جميع حقوق الإنسان الأساسية الأخرى المنصوص عليها في القانون الدولي والاتفاقيات والمعايير الدولية، فضلاً عن توسيع نطاقها.

ونحن ندرك خير إدراك أن وجود مجتمع مدني محلي ووطني نابض بالحياة وتقدمي هو أمرٌ لا غنى عنه لتحميل الدول مسؤولية احترام حقوق الإنسان فيها، وأنه سيكون بمثابة وسيلة أساسية يمكن للناس من خلالها التنظيم والمناصرة والمطالبة بالتغيير. كما أننا نقرّ بضرورة أن تلتزم الدول بالاستجابة لهذه التحركات وأن تخضع للمساءلة أمامها. ونلتزم بأن يكون عملنا مبنيًا على دعم هذه العلاقة بين الدولة والشعب، ومحاسبة الدول، والمساعدة في تهيئة الظروف اللازمة لازدهار العدالة الاجتماعية. تتمثل الخطوة الأولى لتحقيق ذلك في جعل أولويات الأشخاص الأكثر تضرراً من الظلم وأوجه عدم المساواة المتقاطعة، ومعارفهم ولغتهم وأهدافهم السياسية، محوراً أساسياً للعمل، بالإضافة إلى توفير الموارد اللازمة لهم، بما في ذلك لجميع الفتيات والنساء والأشخاص المتنوعون جنسانياً.

ما أهمية هذا الإعلان في الوقت الحالي؟

نحن نُصدر هذا الإعلان في لحظةٍ يمرّ فيها القطاع الأوسع، المؤلف من الجهات الفاعلة والمؤسسات التي تؤثر في تشكيل نتائج المساواة على صعيد النوع الاجتماعي، بأزمةٍ حقيقية. فالحكومات والجهات السياسية الفاعلة أصبحت تعمل بنشاط على تقويض حقوق الإنسان وتجاهلها وإضعافها، بما يشمل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والاستقلالية الجسدية، والحقوق الديمقراطية، والمساحة المدنية. في الوقت ذاته، تتعرض الفتيات والنساء للملاحقة القانونية بسبب فقرهن، أو وضعهن الاجتماعي، أو سلوكيات اضطُررن إليها من أجل البقاء، وذلك في خضم انهيار المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، واندلاع حروب وإبادات جماعية، وبروز أنظمة سياسية فاشية. كما تتعرض الأنظمة متعددة الأطراف للهجوم، فيما تستغلها الجهات المعادية للحقوق من أجل ترويج أجندتها. ويهدف تصاعد الاستبداد والأصولية والفاشية إلى إضعاف المجتمع المدني التقدمي وآليات المساءلة. علاوة على ذلك، يفرض النظام الاقتصادي العالمي أعباء عن

---

[1] **يُقصَد بمنظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي المجال الأوسع المكوَّن من الجهات الفاعلة، والمؤسسات، والحركات، وفضاءات السياسات، التي تؤثر جميعها في تشكيل نتائج جهود المساواة بين الجنسين، بما يشمل الحركات النسوية، ومنظمات حقوق المرأة، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والجماعات الشعبية، والجماعات التي تقودها المجتمعات المحلية، والحكومات، والمؤسسات متعددة الأطراف، ووكالات التنمية، والعمل الخيري، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والباحثين، والمناصرين، ومقدمي الخدمات، والجهات الفاعلة في مجال السياسات، والحلفاء.** وفي حين لا تتمتع هذه الجهات الفاعلة جميعها بالمكانة نفسها داخل أنظمة القوى، إلا أن قراراتها ومواردها ونفوذها تؤثر مجتمعة على ما يمكن تحقيقه.

[2] **حقوق الإنسان هي الحقوق والحريات الشاملة للجميع، التي لا يمكن سلبها، والتي هي غير قابلة للتجزئة، ومترابطة، ويحق للجميع التمتع بها.** وهي تشمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - بما فيها الحق في الصحة والتعليم والاستقلالية الجسدية والسلامة والأمن وسبل العيش والمشاركة المدنية - والتي تلتزم الدول باحترامها وحمايتها وإعمالها بإنصاف ومن دون تمييز.

طريق الديون وسياسات التقشف، وهذا قد يحدّ من قدرة بعض الدول على الاستثمار في الخدمات العامة والتنمية وإعمال الحقوق، حتى في ظل وجود الإرادة السياسية لذلك. وتُوجّه الدول مواردها بشكلٍ متزايدٍ نحو الحروب والعسكرة، بدلاً من الاستثمار في حقوق الشعوب واحتياجاتها. بالتالي، تستدعي هذه اللحظة منا التكاتف من أجل وضع استراتيجية طويلة الأجل لتحقيق التحول.

ما الذي يجب تغييره؟

نحن نحتفي ونُقرّ بالإنجازات التي تحققت في مجالات المساواة على صعيد النوع الاجتماعي، والحركات النسوية، وحقوق الأطفال والمراهقين، والعدالة المناخية، والعدالة لذوي الإعاقة، وحقوق الأشخاص ذوي التوجهات الجنسية والهويات الجندرية والتعبيرات الجندرية والخصائص الجنسية المتنوعة (SOGIESC)، والعدالة العرقية، وحقوق الشعوب الأصلية، وغيرها الكثير. لكننا ندرك في الوقت ذاته أن المشهد العام الذي بُذلت فيه معظم هذه الجهود قد شكّلته تواريخ من الاستعمار والعنصرية والنيوليبرالية، وأثّرت فيه تأثيراً عميقاً. فقد أسهمت الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية الدولية ومنظومة تعددية الأطراف في بناء نموذج تتجه فيه المساءلة نحو الممولين أكثر من توجهها نحو الناس، ونادراً ما تُساءَل المؤسسات الخيرية ذاتها أمام أولئك الذين تدّعي أنها تخدمهم، فيما تحلّ المنظمات غير الحكومية الدولية في أحيان كثيرة محلّ الدولة في تقديم الخدمات الأساسية وصون الحقوق الإنسانية.

وباختصار: إن النظم التي صاغت منظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي آخذة في الانهيار. وهي لم تُفضِ في الكثير من الأحيان إلى نتائج حقيقية لغالبية المراهقات والنساء والأشخاص المتنوعين جنسانياً. تهدينا هذه اللحظة فرصةً لإعادة بناء هذه النظم من الجذور، وإرساء بدائل متمحورة حول الإنسان، ومتحررة من الإرث الاستعماري، وقائمة على الحقوق الإنسانية غير القابلة للانتزاع عن جميع الناس. ويجب أن تكون الحركات النسوية والمجتمع المدني المحلي في صميم عملية إعادة البناء هذه.

نحن نلتزم بما يلي:

توجيه عملنا نحو التزامات الدول والمساءلة العامة

سيركّز دورنا على تهيئة الظروف التي تتمكن فيها الدول من الاضطلاع بمسؤولياتها، وتلك التي يستطيع فيها الناس والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية مطالبة الدول باحترام حقوق جميع البشر والكوكب، وحمايتها وإعمالها. ونحن ندرك تماماً أن هذا التحول سيستغرق وقتاً. فلا يحصل أغلب الناس على الخدمات الأساسية من دولهم، أو لا يستطيعون ذلك، إما لأن الدولة تمارس التمييز ضدهم، أو لأنها لا توفر الخدمات التي يحتاجونها، أو لأنها لا تُبدي رغبة ولا نيةً في خدمة جميع المواطنين.

تهيئة الظروف المواتية لازدهار الصوت الجماعي والعدالة الاجتماعية

سنحرص على أن يحظى المجتمع المدني المحلي بموارد كافية، وحماية سياسية، وارتباط بالشبكات العالمية، وأن يكون مترسّخاً في بيئته المحلية. وسنعمل على أن تُشكّل أولويات الأشخاص الأكثر تضرراً من الظلم، ومعارفهم ولغتهم وأهدافهم السياسية، مسار عملنا. كما نؤكد على ضرورة أن توجّه حركاتُ العدالة الاجتماعية والقواعدُ الشعبية، التي تساهم مطالباتها في تحقيق التغيير، عملَنا، وأن يخضع هذا العمل للمساءلة أمامها، وأن يرمي إلى تفكيك أوجه التفاوت المنهجي، وكل الحواجز التي تُنتج أوجه عدم المساواة، وتحدي هياكل السلطة غير العادلة، والمناصرة من أجل إعمال حقوق الإنسان للجميع.

مواجهة النظم الاقتصادية الجائرة التي تُعمّق اللامساواة وتنتهك الحقوق

النظام الاقتصادي العالمي الحالي مبني على الاستنزاف المتمثل في استخراج الموارد وتمركز الثروة، مما يُفاقم اللامساواة ويُلحق الضرر بالبيئة والنظم البيئية. سنتصدى لأعباء الديون وسياسات التقشف والقواعد والنظم المالية العالمية التي تُعمّق اللامساواة، وتقوّض قدرة الدول على توفير الخدمات الأساسية والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، وتُهدد رفاه البشر والكوكب.

تحويل المؤسسات لتركّز على الأولويات المحلية والمساءلة أمام الناس

سنتصدى للنماذج التي تتشكل بفعل توقعات الجهات المانحة وأولوياتها ومؤشراتها ومخرجاتها ودورات إعداد التقارير الخاصة بها. وسيتمحور عملُنا حول مساءلة المؤسسات الوطنية والدولية متعددة الأطراف، كما سيضع الأولويات المحددة محلياً، وقيادات الحركات، والمساءلة أمام الناس والمجتمع المدني والأشخاص الأكثر تضرراً من غياب العدالة، في صميم كل ما نقوم به.

الاتحاد في مواجهة العسكرة، ومن أجل تحقيق السلام والعدالة

نحن نرفض أن نكون شركاء في تطبيع الحرب، أو في توظيف حقوق الفتيات والنساء والأشخاص المتنوعين جنسانياً ذريعةً لتبرير النزاعات والعنف. كما أننا نقفُ ضد تسليح الذكورة المُعسكَرة واستخدامها أداةً لتجنيد الرجال والفتيان وتحويلهم إلى وقود للحرب، مما يُفضي إلى ظروف تُلحق الضرر العميق بجميع الناس، بما في ذلك توظيف الاغتصاب والعنف الجنسي سلاحاً في الحرب.

بناء تحولنا على التضامن والمساهمة في تفكيك أنظمة القمع

لقد عملت منظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي بأغلبها، ولفترة طويلة جداً، باستخدام نموذج العمل الخيري الذي يولّد تسلسلات هرمية في التمويل ووضع الأجندات وصنع القرار. أما التضامن، فيقوم على الإقرار بأننا جميعاً مترابطون ومتشابكو المصائر. لذا نحن نبني عملنا على التضامن بين الحركات وعبر الحدود، ونضع الأغلبية العالمية في صميم اهتمامنا، ونُسهم في تفكيك جميع أنواع التمييز بما في ذلك النظام الأبوي والتمييز الجنسي والتمييز القائم على السن وكراهية النساء والعنصرية والرأسمالية وكراهية المثلية الجنسية وكراهية العابرين جنسياً والتمييز القائم على الإعاقة والاستعمار — بما في ذلك حين تتجلى هذه الأنماط داخل قطاعنا نفسه، وتحول دون تمتع الناس بحقوقهم وتُقوّض العدالة.

العالم الذي نبنيه

نحن نبني عالماً يستطيع كل إنسان فيه أن يتمتع تمتعاً كاملاً بحقوقه الإنسانية، بما فيها الحق في بيئة نظيفة وصحية، والحق في الاستقلالية الجسدية، والحق في الحياة بعيداً عن العنف والتمييز والإكراه.

نبني عالماً تحتل فيه قيادات الأشخاص الأكثر تضرراً من الظلم الصدارة، وتُحترم حقوقهم وتُصان، وتتاح لهم المشاركة الفعلية الحقيقية في جميع القرارات. ولا بد أن يشمل ذلك المراهقات والنساء والأشخاص المتنوعين جنسياً الذين يواجهون أشكالاً متعددة ومتشابكة من التمييز، ومنهم الأشخاص ذوو الإعاقة، والشعوب الأصلية، والأشخاص الذين يتعرضون للتصنيف العِرقي، والشباب، والعابرون جنسياً.

نريد أن نبني عالماً تكون فيه الصحة والتعليم وسائر الخدمات الأساسية مجانيةً وذات جودة، وشاملةً وعادلةً، ويسهل الوصول إليها وملائمة، وتتولى فيه الفئات الأكثر تضرراً من الظلم تشكيل القرارات المؤثرة في حياتهم.

وفي هذا العالم، تفي الدول والمؤسسات الدولية متعددة الأطراف بالتزاماتها، ويزدهر المجتمع المدني وفي الوقت نفسه يظل متمسكاً بجذوره في بيئاته المحلية ومترابطاً عبر الحدود بروح التضامن، وتُسهم المؤسسات العاملة في منظومة المساواة على صعيد النوع الاجتماعي في تهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق العدالة والمساءلة والتغيير الدائم.